

برامج دعم المقاولاتية وأثرها على التشغيل في ولاية بومرداس

1. بودالي محمد

المركز الجامعي تندوف

الملخص

نهـدف من خـلال هـذه الورقة البحثية إلى إبراز برامج دعم المقاولاتية في الجزائر وأثرها على التشغيل، وسوف نـعمـد في هـذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المؤسسات التي أنشأها الشباب المـقاول التابعة لمختلف هيئات الدعم والتي تنشط في ولاية بومرداس، واستنتاج القطاعات من النشاط التي تساهم أكثر في توفير مناصب الشغل، حيث استفادت هذه المؤسسات من برامج الدعم ما شجع كثيرا منها على التوسع في استثماراتها وإنشاء مشاريع جديدة بالإضافة إلى توفير مناصب شغل جديدة، لذلك سنحاول معرفة ماهي القطاعات التي تساهم بشكل أحسن في التوظيف على مستوى الولاية ومعرفة إلى أي هيئة من هيئات الدعم تنتمي هذه المؤسسات.

مقدمة

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في نهاية الثمانينيات والتي ألفت بظلالها على الكثير من الدول على غرار الجزائر، حملت السلطات الاقتصادية للبلد للتفكير في ضرورة تبني نظام اقتصادي منتج قائم على الاستثمار الحقيقي ويعتمد بدرجة كبيرة على ميكانزمات السوق ويرتكز في نفس الوقت على المنافسة الحرة، وفي مطلع التسعينيات ومع زيادة حدة الأزمة الاقتصادية والتي زمتها أوضاع سياسية واجتماعية أكثر صلابة، والتي من مؤشرات ارتفاع المديونية الخارجية، بات من الضروري على الجزائر تطبيق النظام الاشتراكي وأصبح ضرورة لا تمليه الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة فحسب، بل تشترطه الموائيق الدولية الموقعة من طرف الجزائر مع الهيئات والمنظمات العالمية لاسيما تلك التي تربطها بصندوق النقد الدولي، ما دفع الجزائر إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي يهدف أساسا إلى استرجاع القدرة على تسديد الديون الخارجية والعمل على إرساء اقتصاد منتج من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وإرجاع التوازن لميزان المدفوعات، عن طريق تخفيض النفقات الاجتماعية موازاة مع تحريك العجلة الاقتصادية ودفع الاستثمار.

من أجل تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي والإسراع في الدخول للنظام الاقتصادي الجديد تبنت السلطات جملة من الإجراءات كما سنت مجموعة من القوانين تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتعمل على تقديم مساعدات للمستثمرين الأجانب والمحليين، وفي هذا الإطار تم إنشاء هيئات بغرض مرافقة وترقية الاستثمار المحلي على غرار الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمار، المجلس الوطني لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومن أجل تخفيض معدلات البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة تم استحداث هيئات أخرى تعمل على دعم الشباب البطال ومرافقته للإنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة، كما أرفقتها بحزمة من التحفيزات والتخفيضات في الضرائب والرسوم قصد تشجيع الشباب البطال على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، تكون كفيلة بتوفير مناصب شغل في المستقبل القريب.

اشكالية البحث

نسعى من خلال بحثنا هذا الى الاجابة على السؤال الجوهرى الآتي:
الى أي مدى ساهم برنامج دعم المقاولاتية في تحقيق التشغيل على مستوى ولاية بومرداس؟
عينة الدراسة وأدوات البحث

تعقد دراستنا على اختيار عينة عشوائية لمجموعة من المؤسسات التي أنشأها الشباب المقاولون التي استفادة من الدعم على مستوى ولاية بومرداس، تتكون من اثنان وسبعون مؤسسة موزعة كما يلي: 24 مؤسسة لكل هيئة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، 18 مؤسسة في كل قطاع من النشاط (الأشغال العمومية، النقل، الخدمات، الصناعة)، توزيع المؤسسات حسب الحجم (34 مؤسسة مصغرة، 32 مؤسسة صغيرة، 6 مؤسسات متوسطة)، وسوف نحاول معرفة القطاعات والمؤسسات الأكثر احتمالا لتوفير مناصب الشغل من خلال دراسة تطور مصاريف العمال لهذه المؤسسات خلال فترة التحفيز الجبائي. أما فيما يخص أدوات الدراسة، فلقد اعتمدنا على اختبار التباين باستعمال اختبار كروسكالواليس، ولقد اعتمدنا على هذا الاختبار لأنه يتميز بالخصائص الآتية:

- هو اختبار يقبل الحجم الصغير للعينات (حجم عينة الدراسة لا يجب أن تقل عن 6)؛
- يقوم هذا الاختبار بترتيب المشاهدات لمجموع العينات تصاعديا من أقل قيمة الى أكبر قيمة، ثم يحسب متوسط الرتب، بحيث أن العينة التي تتحصل على أعلى متوسط تحتل الرتبة الأولى، والعينة التي تتحصل على أدنى قيمة تحتل الرتبة الأخيرة.

المحور الأول: الاطار النظري للمقاولاتية وبرامج دعمها

سوف نتطرق في هذا المحور لمختلف التعاريف المتعلقة بالمقاولاتية، ثم نتحدث عن برامج دعمها في الجزائر.

1. تعريف المقاولاتية

مهنة ذات أسس وقواعد ثابتة، حيث يتعين على من يمارس هذه المهنة التقيد بأسسها و العمل على تحقيق التقدم و النجاح و الربح لنفسه، و المقاولاتية هي في الأساس مهنة مقيمة و ملازمة لمهنة الهندسة، و تجسيد على أرض الواقع لكل الأفكار الهندسية و المشاريع المزمع تنفيذها. (1)

ويعرفها (Shane and Venkataraman 2000) المقاولاتية على أنها عملية اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة أو عمليات إنتاجية أو استراتيجيات أو أشكال تنظيمية أو أسواق جديدة للمنتجات أو مدخلات لم تكن موجودة (2)

2. الخدمات التي تقدمها هيئات مرافقة ودعم المقاولاتية في الجزائر

ترتكز عمليات دعم ومرافقة المقاولين سواء في الجزائر أو غيرها من الدول التي سلكت نفس النهج على ثلاثة محاور أساسية: (3)

المساعدة المالية: وتكون بتمويل كلي أو جزئي للمشروع عند انشائه.

تطوير شبكات النصح والتكوين: وهذا بمرافقة وتكوين وتقديم النصح للمؤسسات الصغيرة الحديثة العهد.

الدعم اللوجستيكي: توفير مقر للنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير ونقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

3. أهمييات مرافقة ودعم المقاولة في الجزائر

لقد سهرت الحكومة الجزائرية على انشاء هيئات تعمل على دعم وتطوير المشاريع المنجزة من قبل الشباب المقاول ومن أهم هذه الهيئات:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 (الجريدة الرسمية المرسوم 12/93 الصادر في 10/05/1993)، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"، ولقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛

- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛

- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة.⁽⁴⁾

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 08 سبتمبر 1996 بموجب المرسوم التنفيذي

رقم 96-296 وهي تعتبر هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽⁵⁾

تحدد المادة السادسة من المرسوم السابق مهام الوكالة والتي يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:⁽⁶⁾

مرافقة ودعم المشاريع التي ينشئها الشباب؛

وضع تحت تصرف الشباب المقاول كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني والتشريعي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

منح الاستشارة والمساعدة للشباب المقاول في مجال تعبئة القروض؛

التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب

الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-04 المؤرخ في 03 يناير 2004، وهو موجه أساسا للمستثمرين البطالين المتراوحة أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة، ومن الإعانات المالية التي يقدمها الصندوق: (7)

تقديم سلف بدون فوائد

تخفيض نسب الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي

تخفيض نسب الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لطبيعة النشاط ومنطقة المشروع
تخفيض نسبة الفائدة الى 75% المطبق من طرف البنوك بالنسبة للاستثمارات الفلاحية والصيد البحري
تصلا للنسبة الى 50% من معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك عندما ينجز الاستثمار فيايقطاعات النشاط.

تخفيض 90% عندما ينجز المشروع في منطقة خاصة 75% عندما ينجز المشروع في ولاية من الجنوب أو الهضاب.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (8) تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل و هي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. حيث يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع و هو موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة، ومن أهم مهام هذه الوكالة نذكر:

تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما؛ منح سلف بدون فوائد؛ دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛

إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛

ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة.

3. التحفيزات الجبائية الممنوحة للمقاولين الشباب

يستفيد الشباب الذي ينوي انشاء مؤسسة في اطار وكالات دعم و تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من جملة من التحفيزات الجبائية، تنقسم هذه التحفيزات الى قسمين كما يلي: (9)
أ. التحفيزات الخاصة بمرحلة الإنجاز: تتمثل في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (9% أو 19%) بالنسبة للمقتنيات من التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثنائي.

الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية العقارية لصالح المشروع الاستثنائي المنجز؛

الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
الإعفاء أو تطبيق معدل مخفض نسبته 05% من الحقوق الجزئية على التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
ب. التحفيز الخاصة بمرحلة الاستغلال: تتمثل هذه التحفيز في الآتي:
- إعفاء من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بالنسبة للشخص الطبيعي، والرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) بالنسبة للشخص المعنوي، وهذا لمدة 03 سنوات في النظام العام و ست سنوات في المناطق الخاصة؛
- تمديد الإعفاء لمدة سنتين عند توظيف المقاول لثلاثة عمال لفترة غير محدودة؛
ويمكن أن يصل الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للمناطق الواجب ترقية والتي يحددها التنظيم بالإضافة كذلك للحرف التقليدية.

المحور الثاني: مساهمة المؤسسات التابعة لمختلف هيئات الدعم في التشغيل على مستوى ولاية بومرداس
أولا: تحليل نتائج اختبار التباين لكل قطاع في كل هيئة على حدى
سنقوم بدراسة القطاعات الأكثر احتمالا لتوفير مناصب شغل في كل هيئة على حدى
1. قطاع البناء والأشغال العمومية

يبين الجدول الآتي نتائج تحليل التباين لمصاريف العمال في كل قطاع وعلى مستوى كل هيئة دعم

(01) نتائج تحليل التباين لمصاريف العمال لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية على مستوى كل هيئة

نوع الهيئة	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	6	9,33	2
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	6	10,00	1
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	6	9,17	3
Khi-deux=0,80		مستوى الدلالة=0.96	

المصدر: مستخرج من برنامج Spss

يبين الجدول أعلاه ترتيب مؤسسات البناء والأشغال العمومية التي تنتمي الى مختلف هيئات الدعم من حيث متوسط مصاريف العمال التي قامت بصرفها خلال الثلاث سنوات الأولى من التحفيز، والذي اعتبرناه كمؤشر لقياس مدى مساهمة المؤسسات في التشغيل، فكلما كان متوسط المصاريف كبيرا كلما زاد احتمال تشغيل عدد أكبر من العمال، حيث يظهر من الجدول ان متوسط رتب المؤسسات كان متقاربا على مستوى جميع الهيئات مع تفوق طفيف بالنسبة لمؤسسات البناء والأشغال العمومية التي تنشط لدى الوكالة الوطنية لدعم ونشغيل الشباب، لذلك احتلت الرتبة الأولى كما أن مستوى الدلالة أكبر من 0,05 ما يؤكد غياب الفرق في مصاريف العمال لجميع المؤسسات التي تنتمي الى مختلف هيئات الدعم، وهذا يعني ان مؤسسات البناء والأشغال العمومية التابعة للوكالة الوطنية لدعم ونشغيل الشباب هي التي حققت أكبر المبالغ

كمصاريف للعمال وبالتالي تكون الأكثر احتمالا لتوفير مناصب شغل على مستوى ولاية بومرداس.

2. قطاع النقل

من خلال الجدول الآتي سنقوم بدراسة التباين في مصاريف العمال بالنسبة لمؤسسات النقل التي تنشط في إطار هيئات الدعم المختلفة من أجل استنتاج الى أي هيئة تنتمي المؤسسات الأكثر احتمالا لإنشاء مناصب شغل على مستوى ولاية بومرداس خلال فترة المزايا الجبائية.

جدول رقم (02) نتائج تحليل التباين في مصاريف العمال لمؤسسات النقل على مستوى كل هيئة

نوع الهيئة	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	6	92.9	2
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	6	33.7	3
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	6	25.11	1
Khi-deux=1,82		مستوى الدلالة=0.40	

المصدر: مستخرج من برنامج Spss

تبين نتائج الجدول أن مؤسسات النقل التي تنتمي الى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هي التي حققت أكبر متوسط لمصاريف العمال مقارنة بنظيراتها التابعة للهيئات الأخرى، لذلك احتلت المرتبة الأولى أي هي الأكثر قدرة على توفير مناصب شغل، ولقد احتلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المرتبة الثانية ثم تليها المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، لكن مستوى الدلالة يظهر أنه لا يوجد فرق في مصاريف العمال وهذا يعني ان المبالغ التي تنفقها جميع مؤسسات النقل على مستوى كل الهيئات كمصاريف للعمال هي مبالغ متقاربة، أي ان مساهمتها في خلق مناصب الشغل يكون متقارب.

3. قطاع الخدمات: من خلال الجدول الآتي، سنقوم باختبار التباين في مصاريف العمال بالنسبة للمؤسسات الخدمية على مستوى كل هيئة.

جدول رقم (03) نتائج تحليل التباين في مصاريف العمال لمؤسسات النقل على مستوى كل هيئة

نوع الهيئة	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	6	11,00	1
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	6	10,50	2
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	6	7,00	3
Khi-deux=2,58		مستوى الدلالة=0.27	

المصدر: مستخرج من برنامج Spss

يبين الجدول أعلاه أن المؤسسات الخدمية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي المؤسسات التي حققت أكبر متوسط لمصاريف العمال، لذلك احتلت الرتبة الأولى فتكون بذلك المؤسسات الأكثر احتمالا لتوفير مناصب شغل مقارنة بنظيراتها في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و المؤسسات التابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ويبين مستوى الدلالة غياب الفرق في مصاريف العمال بين مختلف هيئات الدعم.

4. قطاع الصناعة : من خلال الجدول الآتي، سنقوم باختبار التباين في مصاريف العمال بالنسبة للمؤسسات الخدمية على مستوى كل هيئة دعم

جدول رقم (04) نتائج تحليل التباين في مصاريف العمال للمؤسسات الصناعية على مستوى كل هيئة

نوع الهيئة	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	6	11.33	1
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	6	10.25	2
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	6	6.92	3
Khi-deux=2.25		مستوى الدلالة=0.32	

المصدر: مستخرج من برنامج Spss

نلاحظ من الجدول أن المؤسسات الصناعية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي التي سجلت أكبر متوسط رتبة، وبذلك يمكن ان نحكم بأنها الأكثر احتمالا لتكوين مناصب شغل جديدة مقارنة بالمؤسسات الصناعية الأخرى التي تنشط في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب او في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ويظهر مستوى الدلالة عدم وجود فرق في مصاريف العمال التي أنفقتها المؤسسات التابعة للهيئات الثلاث، وهذا يدل على أنها لا يوجد فرق كبير في تطور مصاريف العمال لمختلف المؤسسات خلال فترة التحفيز.

ثانيا: تحليل نتائج اختبار التباين حسب حجم المؤسسة

سنقوم بتحليل نتائج اختبار التباين في مصاريف العمال بالنسبة لمجمل المؤسسات التي شملتها الدراسة حسب حجمها.

جدول رقم (05) نتائج تحليل التباين في مصاريف العمال لمجمل المؤسسات حسب حجمها

نحجم المؤسسة	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
المؤسسات المصغرة	34	28.56	2
المؤسسات الصغيرة	32	45.16	1
المؤسسات المتوسطة	6	35.33	3
Khi-deux=10.73		مستوى الدلالة=0.005	

نلاحظ من الجدول بأن المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي حققت أكبر متوسط رتبة واحتلت المرتبة الأولى، كما يبين مستوى الدلالة وجود فرق في مصاريف العمال بين المؤسسات التي شملتها الدراسة، ولقد كان مصدر هذا الفرق المؤسسات الصغيرة، وبذلك يمكن الحكم بأنها الأكثر قدرة على توفير عدد أكبر من مناصب الشغل.

ثانيا: تحليل نتائج اختبار التباين حسب الهيئة الداعمة

سنقوم بتحليل نتائج اختبار التباين في مصاريف العمال بالنسبة لمجمل المؤسسات التي شملتها الدراسة حسب الهيئة المقدمة للدعم.

جدول رقم (06) نتائج تحليل التباين في مصاريف العمال لمجمل المؤسسات حسب حجمها

نوع الهيئة	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	24	39.96	1
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	24	36.83	2
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	24	32.71	3
Khi-deux=1.49		مستوى الدلالة=0.47	

نلاحظ من نتائج الجدول أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي الوكالة التي حققت متوسط رتبة أكبر واحتلت الرتبة الأولى، أي ويظهر مستوى الدلالة عدم وجود فرق في مصاريف العمال، وهذا يدل على أن المساهمة في التشغيل من طرف هيئات الدعم متقارب.

رابعا: تحليل نتائج اختبار التباين لمجمل المؤسسات حسب قطاعات النشاط

سنقوم بتحليل نتائج اختبار التباين في مصاريف العمال بالنسبة لمجمل المؤسسات التي شملتها الدراسة حسب قطاع النشاط.

جدول رقم (07) نتائج تحليل التباين في مصاريف العمال لمجمل المؤسسات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	حجم العينة	متوسط الرتبة	الرتبة
قطاع البناء و الأشغال العمومية	18	41.17	1
قطاع النقل	18	37.78	2
قطاع الخدمات	18	35.28	3
قطاع الصناعة	18	31.78	4
Khi-deux=2.00		مستوى الدلالة=0.57	

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قطاع البناء هو القطاع الذي حقق أكبر متوسط ثم يليه قطاع النقل، وبعدهما يأتي قطاع الخدمات وأخيرا قطاع الصناعة، ومنه يمكن استنتاج أن قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الأكثر احتمالا لتوفير مناصب شغل مقارنة بباقي القطاعات، ويظهر مستوى الدلالة غياب الانسجام في المبالغ المدفوعة من قبل المؤسسات كمصاريف للعمال وهذا يدل على أن قطاع الأشغال العمومية لم يكن بعيدا عن باقي القطاعات الأخرى ويظهر هذا كذلك عند التمعن في نتائج الجدول حيث تظهر المتوسطات قريبة من بعضها، ما يعني أن فرص التشغيل متقاربة بين مختلف قطاعات النشاط.

الخاتمة:

لقد قمنا من خلال دراستنا بمحاولة المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها في ولاية بومرداس من طرف الشباب المقاولين والتابعين لمختلف هيئات الدعم وإلى مختلف قطاعات النشاط، من أجل استنتاج القطاعات من النشاط و الهيئات التي تساهم بشكل فعال في توفير مناصب الشغل على مستوى ولاية بومرداس، من خلال أخذنا لمجموعة من المؤسسات كعينة، وقمنا بدراسة تتطور مصاريف العمال لكل مؤسسة خلال فترة التحفيز، حيث انطلقنا من فرضية أن زيادة مصاريف العمال يعني توظيف عمال جدد، ولقد استعملنا مؤشر كروسك كال و وليس والذي يقوم بترتيب المؤسسات تصاعديا ثم يقوم بترتيب العينة على أساس أكبر متوسط محقق، ولقد توصلنا من خلال دراستنا الى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- لقد احتلت المؤسسات التي تنشط في قطاع الأشغال العمومية التابعة للوكالة الوطنية لدعم ونشغيل الشباب الرتبة الأولى من حيث القطاع الأكثر احتمالا لتوفير مناصب الشغل مقارنة بمثيلاتها التي تنشط في باقي الهيئات، في حين فإن المؤسسات الخدمية ومؤسسات النقل برزت في التشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أما مؤسسات النقل فقد كانت أكثر قدرة على توفير مناصب شغل على مستوى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى ؛

- تعتبر المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الكفيلة بتوفير أكبر قدر من مناصب العمل خلال فترة التحفيز الجبائي في ولاية بومرداس، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية ؛

- تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي الوكالة الكفيلة بتوفير مناصب الشغل، حيث أن معظم المؤسسات التابعة لها حققت أكبر مصاريف للعمال مما يعني أنها وظفت أكثر. وهذا ما يجعل الفرضية الثالثة صحيحة.

قائمة المراجع المعقدة:

- (1) مزبودي يحيى ، المقالة علم و فن و إدارة، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، 2003، ص 144.
- (2) طبائبية سليمة سعدان شبايكيا المقاولاتية في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المناطق الجنوبية نموذجاً، المركز الجامعي تندوف، 11 أبريل 2016.
- (3) محمد قوجيل و محمد حافظ بوعابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة: تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 18 و 19 أبريل 2011.
- (4) حاكمي بوحفص و خرون، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للنهوض بالمقاولاتية في الجزائر، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المناطق الجنوبية نموذجاً، المركز الجامعي تندوف، 11 أبريل 2016.
- (5) المواد 1 و 2 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 11 سبتمبر 1996.
- (6) المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.
- (7) www.cnac.dz
- (8) سليمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر، من الموقع <http://iefpedia.com/arab/wp>
- 9) Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Mesures prises par le gouvernement en faveur de l'investissement, de la croissance économique et de l'emploi, 2013, P4